التقرير السنوي
لوكالة بيت مال القدس الشريف
2020

التقرير السنوي
لوكالة بيت مال القدس
الشريف 2020

القدس في مواجهة آثار جائحة «كوفيد 19»

من أجل مبادرات مبتكرة لتنمية اجتماعية مستدامة في المدينة المقدسة

إعداد: وكالة بيت مال القدس الشريف
contact@bmaq.org

تقرير الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي والصحي في مدينة القدس في ظل جائحة كورونا
إعداد: مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية(JCSER) - القدس
القدس - شارع الرشيد - ص.ب.67807.
الهاتف: 6275446 972+ / 6271776 972+ - الفاكس: 6273516 972+
info@jcser.org

مرجع قسيمة الاستبيان:
https://urlz.fr/eym6

وكالة بيت مال القدس الشريف
13، تجزئة رقم 2، شارع التين - حي الرياض - الرباط
الهاتف: 212537565903/04+
الفاكس: 212537565905+
البريد الإلكتروني: contact@bmaq.org
الموقع الإلكتروني: www.bmaq.org

" طريق السلام شاق وطويل، ويتطلب تضحيات جسام من جميع الأطراف.
كما يقتضي التحلي بروح التوافق والواقعية، وبالشجاعة اللازمة لاتخاذ قرارات
صعبة وحاسمة، ينتصر فيها منطق العقل والحكمة والأمل والحياة،
على نزوعات الحقد والتطرف واليأس والعدوان، لما فيه صالح شعوب المنطقة "

مقتطف من كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس،
في اختتام أشغال الدورة العشرين للجنة القدس
المنعقدة في مراكش يومي 17 و18 يناير (كانون الثاني) 2014

محتويات التقرير

التقديم 9

المحور الأول: الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي والصحي في مدينة القدس في ظل جائحة كورونا

على سبيل الاستهلال 11

منهجية التقرير 12

1. المجال الاقتصادي 12
2. قطاع التعليم 16
3. القطاع الثقافي 20
4. القطاع الصحي 21
5. قطاع الإسكان 22
6. الأثر النفسي للحجر الصحي 24

خلاصة 25

المحور الثاني: حصيلة عمل الوكالة في القدس برسم العام 2020

1. قطاع التعليم 28
2. قطاع المساعدة الاجتماعية 29
3. قطاع الإسكان وحماية العقارات التاريخية 29
4. برنامج الطوارئ للمساعدة على مواجهة جائحة «كوفيد 19» 29
5. إحداث منصة إلكترونية للتوجيه والدعم 29
6. برامج الثقافة وقطاع النشر وأنشطة الترافع السياسي والقانوني 30
7. تعزيز التواصل مع المؤسسات المقدسية خلال فترة الحجر الصحي 30

المحور الثالث: البرمجة وآفاق عمل الوكالة في القدس برسم العام 2021

1. قطاع التعليم 32
2. قطاع المساعدة الاجتماعية 33
3. قطاع الشباب والرياضة والمرأة 34
4. قطاع حماية التراث الثقافي العمراني : المركز الثقافي المغربي – بيت المغرب 35
5. القطاع الثقافي والمحافظة على الأرشيف الوطني الفلسطيني 36
6. قطاع الإسكان (الإعمار والترميم والتأهيل) 36

التقديم

أرخى تفشي فايروس كورونا بظلاله على عمل المؤسسات في القدس برسم العام 2020، وقدرت وكالة بيت مال القدس الشريف، التابعة للجنة القدس، أن الجائحة تتطلب عملا استثنائيا لدعم المستشفيات والمؤسسات التعليمية التي تكون في طليعة القطاعات التي تأثرت بالجائحة.

لذلك سارعت الوكالة، **بمباركة سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس**، رئيس لجنة القدس إلى وضع برنامج للطوارئ بربع مليون دولار أمريكي، لتنظيم تدخلاتها بالتنسيق مع شبكة مستشفيات القدس الشرقية ومديرية التربية والتعليم وجامعة القدس، وبالتعاون مع عدد من الجمعيات التي ساهمت في عملية المساعدة الاجتماعية التي خُصصت لما يزيد عن 500 عائلة محتاجة، في ظل الاحترام التام لشروط السلامة الصحية للعاملين وللمستفيدين.

وبغض النظر عن حجم المساهمة المالية المعبأة من قِبل الوكالة لمواجهة آثار جائحة "كوفيد 19"، تبقى رمزية الحضور الميداني لِفرق المؤسسة في ظل ظروف الجائحة وشروط احترام التدابير الحاجزية مُقدرا من قِبل الجميع، فكانت بذلك تعطي المثال لنموذج العمل الذي يجب البناء عليه، في أقسى الظروف وأشدها.

بموازاة ذلك، استمرت الوكالة في تجسيد تعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمنح عملها في القدس بُعدا اجتماعيا، فواصلت برامج المساعدة الاجتماعية من دون انقطاع، وأوفت، من دون تأخير، بجميع التزاماتها إزاء شركائها في القدس، مما يُعزز مصداقيتها بين المؤسسات العاملة.

ورغم محدودية التمويل، يبقى الأمل معقود في أن تنهض الدول العربية والإسلامية بالتزاماتها إزاء القدس وسكانها من حيث تأمين التمويل اللازم لمشاريع الوكالة ولخططها، وهو ما جددت التأكيد عليه قرارات الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في نيامي عاصمة النيجر في الفترة ما بين 27 و28 نونبر (تشرين الثاني) 2020.

ومع هذا الأمل المعقود، فإن الأمة تحتاج، كما أشار إلى ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، في افتتاح أشغال الدورة العشرين للجنة القدس المنعقد في يناير (كانون الثاني) 2014 في مراكش، بالمملكة المغربية، إلى "**توطيد العمل العربي والإسلامي المشترك، وتوحيد الصفوف، وانتهاج أساليب مبتكرة، للإسهام البناء في تجسيد إرادة السلام، ونهج إستراتيجية عملية وناجعة، تقوم فيها لجنة القدس بدور حاسم، كآلية دائمة لمنظمة التعاون الإسلامي**". انتهى كلام جلالة الملك.

لا شك أن الجميع يقدر أهمية المسار السياسي والقانوني في الدفاع عن القدس وحماية موروثها الديني والحضاري، وهو الدور الذي تضطلع به بتفان العديد من المؤسسات، وعلى رأسها لجنة القدس، بيد أن التعاطي مع مؤشرات التنمية المحلية في المدينة المقدسة يتطلب مضاعفة الدعم وتحصين مساراته وتأمين إيصاله إلى مستحقيه، حتى ننجح في تعزيز مناعة الأهالي وجعلهم قادرين على الصمود في وجه الاحتلال.

ولبلورة تصور مشترك يُحفز على الابتكار والمبادرة، نظمت الوكالة لقاء تشاوريا بتقنية التناظر المرئي عن بُعد مع ما يزيد على عشرين مؤسسة وائتلافا مدنيا، حضره خبراء وأساتذة جامعيين من القدس انتهى إلى تحديد معالم النموذج التنموي الذي نريد جميعا لحماية القدس وصيانة موروثها الديني والحضاري والحفاظ على وضعها القانوني.

وقد تم التأكيد على أن مواجهة التحديات التي تواجهها القدس لا بد أن يكون ثمرة للعديد من المبادرات المبتكرة، التي يمكن أن تتخذها الجهات المختلفة، وفي طليعتها وكالة بيت مال القدس الشريف، التي تبقى هي الأداة المؤسساتية المثلى للتنسيق العربي والإسلامي المشترك في هذا الباب بالتعاون مع المؤسسات المانحة ومنها البنك الإسلامي للتنمية، الذي يشرف على صندوقي القدس والأقصى.

وتفتخر وكالة بيت مال القدس الشريف بما وُفِّقت إليه من تنفيذ التعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، وتشيد بالتنسيق المستمر مع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في المدينة، وتتطلع إلى مزيد من التعاون مع دائرة الأوقاف الإسلامية، بصفتها الممثلة للمملكة الأردنية الهاشمية، صاحبة الوصاية على القدس والمقدسات.

وتُقدم الوكالة تقريرها السنوي برسم عام 2020، الذي سيبقى موسوما في تاريخ الإنسانية بما سيتركه من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية على المجتمعات، تتطلب معالجتها المزيد من الحكمة والواقعية ونُكران الذات.

ويتوزع هذا التقرير على ثلاث محاور:

- الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي والصحي في مدينة القدس في ظل جائحة كورونا.
- حصيلة عمل الوكالة في القدس برسم العام 2020.
- البرمجة وآفاق عمل الوكالة في القدس برسم العام 2021.

وكالة بيت مال القدس الشريف

المحور الأول:

الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي والصحي في مدينة القدس في ظل جائحة كورونا

على سبيل الاستهلال

ضربت جائحة كورونا المجتمعات المختلفة في دول العالم كافّة دون تمييزٍ سياسيّ أو عرقي أو ديني أو طبقي، فأصبح الجميع دون استثناء تحت خطر هذا الفايروس الذي سارع العالم المتقدم إلى استثمار كل مقدراته المادية والعلمية لإيجاد مصلٍ أو علاجٍ يقضي عليه.

وقد بدأت بارقة الأمل تلوح في الأفق مع بداية ظهور اللقاحات الأولى في الولايات المتحدة الأميركية وفي الاتحاد الروسي والصين وغيرها.

وفي المرحلة الأولى لتفشي الجائحة، لجأت معظم الدول لأخذ الإجراءات الوقائية والتوعوية وإغلاق مناحي الحياة كافّة من أجل السيطرة عليه والحد من انتشاره. وأثبتت التجربة أن الدول التي لم تتخذ إجراءات صارمة للحدّ من الانتشار انهارت فيها المنظومة الصحية، دون تمييز بين دولٍ غنيّة أو فقيرة، ولعلّ ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية التي أعطت أولوية للاقتصاد على حساب حياة البشر دفعت -ومازالت تدفع-ثمناً باهظاً لهذا الاختيار، والأمر ذاته ينطبق على إيطاليا التي عانت، بدورها، من آثار مؤلمة جداً للجائحة.

ما حدث ويحدث في العالم انسحب وينسحب على القدس مع بعض الاختلافات في صيرورة الأحداث جراء الظروف التي يعيشها سكان المدينة، التي تختلف من دون شك عن غيرها.

القدس هي جزء لا يتجزأ من الواقع الفلسطيني، إلا أن تأثير جائحة كورونا يكون له وقع خاص في هذه المدينة المحتلة، حسب المواثيق الدولية كلّها، مما يُرتب مسؤوليات على سلطات الاحتلال لِتوفير أشكال الرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

هذه المُفارقة جعلت المقدسيين أمّام خيارات محددة في الاتجاه، ومحدودة في الإمكانيات، حيث لم يقم الجانب الإسرائيلي بواجبه، فقد عايشنا الإهمال المُتعمّد في جوانب التوعية والفحوصات وغيرها نتيجة مجموعة من العوامل، أهمها: انعدام الثقة بالجهات الإسرائيلية وحاجز اللغة.

عمدت المؤسسة الإسرائيلية على تعميم نشرات باللغة العبرية في بداية الجائحة، ورسخت الصور النمطية في تعاطي الاحتلال مع الجهاز الصحي في شرقي المدينة الذي يعاني من أزمات عديدة لظروف ذاتية وموضوعية، ساهم الاحتلال في تعميقها ضمن سياساته القاضية بإلحاق القطاع الصحي بشكل كامل بالمؤسسات الإسرائيلية.

أمّا السلطة الوطنية الفلسطينية فقد وجدت نفسها مُكبلة باتفاقيات أوسلو وما ترتب عنها من إجراءات منعتها من القيام بدورها المطلوب، حيث جوبهت محاولاتها المتواضعة للتدخل بالوضع الصحي بشدة من قبل الاحتلال حيث تمّ اعتقال ومنع كل نشاط توعوي أو صحي أو إغاثي له أي صلة أو حتى شكوك بِصلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية.

منهجية التقرير

اعتمد التقرير على استخدام المنهج الكمّي في جمع المعلومات وتحديد مؤشرات التأثر من خلال تصميم استمارة إلكترونية بهدف استطلاع رأي إلكتروني على عينة عشوائية شملت 200 أسرة موزعة بشكل عشوائي على مناطق سكن مختلفة في المدينة للإجابة على أسئلة مختلفة تهم محاور التقرير.

كما استخدم المنهج الكيفي من خلال إجراء مجموعة من المقابلات الفردية المعمقة مع أشخاص مؤثرين وفاعلين أو متخصصين في المحاور المختلفة. وتم الاستئناس بمجموعة من التقارير والإحصائيات من مؤسسات مختلفة أهمها مؤسسة التأمين الوطني ٱلإسرائيلية ومؤسسة الشؤون الاجتماعية الإسرائيلية ومؤسسة فيصل الحسيني الفلسطينية، إضافة لبعض التقارير الصحفية التي صدرت عن مجموعة من الصحف الإلكترونية او المطبوعة مثل جريدة القدس.

وفي ضوء ذلك، فقد تم استثمار المعطيات في إطار تحليلي موحّد لمقاربة الأثر المترتب على مجالات التقرير.

١ - المجال الاقتصادي

مدينة القدس هي موئل للديانات السماوية، وهي مدينة سياحية لتاريخها وآثراها التي تعود إلى عمق جذور التاريخ البشري؛ لذلك اعتمدت المدينة وتحديدًا البلدة القديمة منها ومحيطها على السياحة والتجارة في الماضي والحاضر وستكون كذلك في المستقبل المنظور.

لفهم الواقع الاقتصادي لهذه المدينة في ظل جائحة كورونا فإن تركيزنا سيكون على هذا المجال بشكل أساسي.

احتلت إسرائيل عام 1948 الجزء الغربي من مدينة القدس، أدار الأردن الجزء الشرقي حتى العام 1967 استمر الفصل بين شطري المدينة 19 عامًا، تم خلالها تهجير معظم السكان الفلسطينيين من الشطر الغربي إلى الشطر الشرقي أو أماكن أخرى في الوطن وخارجه.

مرت الحياة التجارية والسياحية التي تشكل جوهر اقتصاد مدينة القدس بعدة مراحل، يمكن توزيعها إلى سبع مراحل أساسية وهي:

- **المرحلة الأولى**: وهي التي بدأت مع بداية الاحتلال وحتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي وتميزت بانتعاش جزئي للحياة التجارية والسياحية في القدس من خلال الجولات الأسبوعية للسياح الإسرائيليين في المدينة وتحديدًا في البلدة القديمة منها، حيث كانوا يشترون العديد من احتياجاتهم الغذائية والتحف من المحال التجارية في مدينة القدس. في مسعى لإلحاق اقتصاد المدينة بالاقتصاد الإسرائيلي.

- **المرحلة الثانية**: تمتد من بداية الثمانينيات وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى (انتفاضة الحجارة) مع نهايات عام 1987، وتميزت هذه المرحلة بالارتفاع الواضح في عدد السائحين الذين يأتون لمدينة القدس بهدف ديني أو سياحي، وكانوا يقضون معظم وقتهم داخلها وتحديدًا بالبلدة القديمة منها.

- **المرحلة الثالثة**: تمتد من نهاية 1987 الى العام 1993 من القرن الماضي حيث انطلقت انتفاضة الشعب الفلسطيني في المدن الفلسطينية كافّة ومن ضمنها القدس. وتراجعت السياحة الخارجية والداخلية؛ نتيجة إجراءات الاحتلال التعسفية من إغلاق وقمع مما أثر سلبًا على الواقع الاقتصادي برمته في المدينة.

- **المرحلة الرابعة**: وتمتد من العام 1994 - 2002 حيث تاريخ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى). وفي هذه الفترة تم بناء برنامج سياحي داخلي من قبل الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني، حيث كانت قوافل الزوار من مناطق فلسطين المحتلة عام 1948 تتوافد إلى القدس بشكل أسبوعي وتحديدًا أيام الجمعة والسبت من أجل الصلاة بالمسجد الأقصى وزيارة القدس.

في هذه الفترة انتعشت بشكل واضح الحياة التجارية والاقتصادية في المدينة ناهيك عن توافد أفواج السياحة الخارجية الإسلامية والمسيحية، حيث تم وضع برنامج سياحي شمل مصر والأردن وفلسطين ليربط فلسطين بالدول العربية اقتصاديًا. وما لبثت أن حدثت انتكاسة لهذا البرنامج بحلول شهر سبتمبر من العام 2000 مع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية وما رافقها من قمع الاحتلال وبالتالي أثرت كثيرا على الواقع الاقتصادي والسياحي في مدينة القدس.

- **المرحلة الخامسة**: وتمتد من عام 2002 وحتى أكتوبر من العام 2015. تميزت هذه المرحلة بالعنف المفرط للاحتلال في مسعى لوقف انتفاضة الأقصى واستند في سياساته إلى بناء جدار الفصل العنصري الذي ساهم في فصل القدس عن امتدادها الطبيعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

عمل الاحتلال في هذه المرحلة على إعادة هيكلة القطاع السياحي الخارجي بربطها ببرنامج تم وضعه من قبلهم. وبالتالي أصبحت السياحة في القدس العربية تعتمد على فائض السياحة الوافدة "سياحة الفتات "، واستطاع بذلك إلغاء الترابط الذي تم تحقيقه بالمسار السياحي الممتد من مصر إلى الأردن مرورًا بفلسطين، وحصر إقامة السائحين في الفنادق الإسرائيلية، وحدد أوقات الزيارة للقدس القديمة وللأماكن المقدّسة في ساعات الصباح الباكر أو في المساء، للحد من إمكانية النشاط التجاري للمدينة.

- **المرحلة السادسة**: وتمتد من شهر أكتوبر عام 2015 حتى بداية تفشي جائحة كورونا في شهر مارس من العام 2020. وتميزت هذه المرحلة باستغلال قوات الاحتلال لما تعارف عليه بـ "ثورة السكاكين" لتضييق الخناق بشكل كبير على جوانب الحياة في مدينة القدس، وتم وضع الحواجز الدائمة في أحياء المدينة جميعها، وتحديدًا البلدة القديمة منها، وحاول الاحتلال وضع بوابات الكترونية على كافة مداخل المسجد الأقصى المبارك، مما شكل ضربة إضافيّة وعميقة لمناحي حياة الفلسطينيين في المدينة جميعها، وتحديدًا الجانب التجاري والسياحي.

- **المرحلة السابعة**: والتي بدأت مع بداية تأثير جائحة كورونا على فلسطين مع بداية شهر مارس من العام الحالي 2020 . وكانت هذه المرحلة قاسية على الحياة التجارية والسياحية في القدس، لما سجل فيها من تراجع للوضع الاقتصادي في المدينة.

مع بداية الجائحة ومع قرار إغلاق المدينة داخليًا وخارجيًا توقفت بشكل كامل أشكال السياحة الداخلية والخارجية، وطال ذلك حركة المواطنين الفلسطينيين في القدس، فأصبحت حركتهم محددة ومحصورة في أماكن سكنهم وفي الأماكن القريبة من منازلهم، وتأثرت القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة توقف العديد من المرافق الاقتصادية التي كانوا يعملون بها.

ونتيجة لذلك ومن أصل 1400 محل تجاري وسياحي في البلدة القديمة من القدس ومحيطها القريب تم إغلاق 420 محلًا تجاريًا مختصًا ببيع التحف الشرقية، و 365 محلًا كان مغلقا قبل الجائحة في حي سوق اللحامين، وسوق الخواجات، وباب السلسلة. (الحروب، حبيب، دنديس، أحمد - لجنة تجار البلدة القديمة وإحصائية مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - تشرين أول 2020)

كما أغلقت جميع فنادق مدينة القدس أبوابها والتي يبلغ عددها 49 فندقًا تضم 2666 غرفة (سالم، وليد، أخبار البلد، يوميات السياحة في القدس المستباحة، تشرين أول 2020). وأغلقت كذلك المكاتب السياحية.

إضافة لتفاوت التأثر النسبي على بقية المحال التجارية في المدينة، حيث انخفض دخل محلات الملابس والأحذية في المدينة بنسبة 80%، أمّا المطاعم السياحية فقد أغلقت بالكامل، وانخفض دخل محلات الإكسسوار والنثريات والكهربائيات وصالونات الحلاقة بنسبة 50%، أمّا محلات مواد البناء فانخفض دخلها بحدود 20%، في حين انخفض دخل المطاعم الشعبية ومحلات الحلويات والعطارين واللحامين بحدود ال 30% (الحروب، حبيب و دنديس، أحمد- لجنة تجار البلدة القديمة –القدس- وإحصائية مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية-تشرين أول 2020).

أمّا بقية القطاعات الاقتصادية في مدينة القدس فقد تفاوت أثر جائحة كورونا بين القطاعات الاقتصادية التي يعمل بها الفلسطينيون في مدينة القدس، وتفاوت التأثير بين صفوف الرجال والنساء وبين أنواع العمل أو المهن المختلفة.

ولتوضيح الأثار المباشرة على هذا الجانب سنستند إلى إحصائيات معهد القدس لبحث السياسات والذي تناول العناوين التالية:

معدلات العمل في القدس بين الأعوام 2014 - 2019

1 - نسبة مشاركة النساء في سوق العمل تراوحت بين 18% - 23% من قوى العمل العامة.

2 - نسبة عمل الذكور تراجعت من 83% إلى 78%.

مع انتشار وباء كورونا تراجع نشاط العمل وازدادت نسبة تسريح العمال بشكل ملحوظ مما انعكس على ازدياد أعداد العاطلين عن العمل من المسجلين في مكتب التشغيل الإسرائيلي من شهر مارس إلى شهر يونيو 2020.

توزيع أعداد العاطلين عن العمل حسب الشهور خلال سنة 2020

الشهر	أعداد العاطلين عن العمل
مارس	5 570
أبريل	5 432
ماي	30 677
يونيو	38 352

بلغ معدل البطالة العامة في القدس 31% وهو أعلى من معدل البطالة المسجل في "إسرائيل" الذي بلغ 28%.

وبلغت نسبة العرب الذين تعطلوا عن العمل في شهر ماي 2020 ما نسبته 35%. وشكلت نسبة الزيادة في صفوف الذكور 48% وفي صفوف النساء 52% .

أما عدد الذكور الذين تعطلوا عن العمل ما بين شهري أبريل وماي فقد بلغ 24366، وعدد النساء 8069 امرأة عاملة.

توزيع أعداد العاطلين عن العمل حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	أعداد العاطلين عن العمل
ما بين 15 و 17 عاما	2 000
ما بين 18 و 25 عاما	22 000
ما بين 26 و 35 عاما	17 000
ما بين 36 و 45 عاما	13 000
ما بين 46 و 55 عاما	8 000
ما بين 56 و 65 عاما	3 500
66 عاما فما فوق	1 000

نسبة المسرحين في فروع العمل المختلفة خلال شهري ماي ويونيو 2020

فئة العمال	عدد المسرحين	النسبة
عمال المطاعم	3 002	36%
عمال المواصلات والنقل	2 209	28%
عمال الخدمات المالية	135	14%
الفنون	233	33%
التجارة بالجملة والتجزئة وتصليح السيارات	3 432	28%
الصناعة	704	25%
البناء	2 614	20%
التعليم	1 708	20%

تساعد هذه الإحصائيات التي نشرتها مؤسسة معهد القدس لبحث السياسات على الخروج بثلاثة استنتاجات مهمة بالواقع الاقتصادي للمواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس، والاستنتاجات هي:

- الأزمة الاقتصادية التي رافقت جائحة كورونا أثرت على كل بيت وحيّ في القدس؛
- السياسات الإسرائيلية والإغلاقات أدت إلى ارتفاع واضح في نسبة البطالة في القدس؛
- أكثر الفئات تضررًا كانت في صفوف النساء.

من هنا نستطيع القول بأن الواقع الاقتصادي في مدينة القدس كان هشًا قبل الجائحة نتيجة السياسات الاحتلال المختلفة، والتي أثرت على العمود الفقري لاقتصاد القدس، والذي يعتمد على السياحة والتجارة، وجاءت جائحة كورونا وما رافقها من إجراءات مختلفة في القدس لتعميق الضائقة على جوانب الحياة الاقتصادية كافّة، وبالتالي زادت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر في المدينة المقدسة حيث بلغت نسبتها في الوقت الحالي لحوالي 80%.

2 - قطاع التعليم

وضعت سلطات الاحتلال العديد من الخطط للسيطرة على المنظومة التعليمية الفلسطينية في مدينة القدس، و حاربت أي تدخل أو تمويل يسمح باستقلالية التعليم عن أجهزتها، لذلك ومنذ اللحظات الأولى وضعت اليد على جميع المدارس التي كانت تحت مسؤولية الحكومة الأردنية في مدينة القدس، وأتبعتها لسلطة المعارف والبلدية الإسرائيلية، وهي تشكل ما نسبته تقريبا 60% من مجموع المدارس التي يدرس بها الطلبة الفلسطينيون في المدينة.

وأخذت بالتدريج تضيق الخناق على باقي المدارس التابعة للأوقاف الإسلامية (السلطة الفلسطينية) والتي تشكل حوالي 12% من مدارس المدينة، وكذا المدارس الخاصة التابعة لمؤسسات أو جمعيات دينية أو خيرية والتي تشكل حوالي 26% من مدارس المدينة، ومدارس وكالة الغوث الدولية والتي تشكل حوالي 2% فقط من مدارس المدينة، حيث منعت باستمرار وصول التمويل لها، كما منعت إنشاء حجرات إضافية في هذه المدارس وخاصة في البلدة القديمة من القدس. لهذا بقيت الطاقة الاستيعابية للمدارس غير الخاضعة لإشراف سلطة الاحتلال محدودة جداً.

وتشير المعطيات كما يذكرها الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس إلى سيطرة الاحتلال على حوالي 60% من المدارس والباقي موزع على الجهات الثلاث التي تم ذكرها سابقاً.

وتمنح السيطرة سلطات الاحتلال الفرصة لتنفيذ إستراتيجيته في طمس الهوية الوطنية الفلسطينية لدى تلاميذ القدس وزعزعة انتمائهم من خلال طريقة وأسلوب تعليم المناهج، والتي تعتمد على الأسلوب التلقيني البحت، إضافة لمحاولة إقناع الطالب الفلسطيني بحضارة إسرائيل من خلال تعليم اللغة العبرية وبرامج التهويد والاستلاب المختلفة.

في شهر أكتوبر من العام 2019 وجهت سلطات الاحتلال ضربة أخرى للتعليم الفلسطيني في مدينة القدس من خلال إقدامها على إغلاق مكتب مديرية التربية والتعليم التابع رسميًا لوزارة الأوقاف الأردنية، وبالتالي أحدثت فراغًا كبيرًا في مرجعية التعليم الفلسطيني في المدينة، وقد هدفت هذه الخطوة إضافة لنزع مظلة التعليم الفلسطيني لخلق خوف لدى إدارات المدارس وتحديدًا المدارس الأهلية والخاصة من التعامل مع جهاز التعليم الفلسطيني، رافق ذلك مجموعة من الإجراءات والميزانيات التي تم رصدها لبناء مدارس إضافية حديثة ومتطورة من حيث الشكل، وتعمل من حيث المضمون إلى إعادة إنتاج التعليم؛ ليخدم سياسات الاحتلال المختلفة، وكذلك الشأن عندما تم منح إغراءات مالية للمدارس الأهلية والخاصة لتعليم المنهاج الإسرائيلي المسمى " البجروت " مقابل ميزانيات ضخمة ومغرية.

في ظل كل هذه التحديات ألقت جائحة كورونا بظلها الثقيل على التعليم كاشفة نتائج سياسات الإهمال التي اعتمدتها سلطات الاحتلال في سياق سعيها للسيطرة على التعليم في القدس قبل عقدين من الزمن، حيث أقرت في العام 2001 المحكمة العليا الإسرائيلية بأن السلطات الإسرائيلية لا تقوم بالتزاماتها القانونية الخاصة في التعليم.

كما فرض تفشي جائحة كورونا اتباع نمطين من التعليم: التعليم الحضوري/الوجاهي، والتعليم عن بُعد. حيث برزت العديد من الاحتياجات للبدء في اتباع كل نمط، وجاءت على النحو التالي:

1.2 - التعليم الحضوري/الوجاهي

- مواجهة النقص في الغرف الصفية الذي بلغ 3794 غرفة.
- معالجة الاكتظاظ جراء النقص في الغرف الصفية.
- توفير مساحات عامة مفتوحة داخل المدارس.
- معالجة الأوضاع الصحية «النظافة، الوحدات الصحية» بعد تقليص عدد عمال النظافة في المدارس قبل الجائحة.

نتيجة لبروز هذه الاحتياجات أعلن مجلس أولياء الطلاب في المدارس التابعة للمعارف الإسرائيلية عن وقف التعليم مع بداية الموجة الأولى من كورونا في شهر مارس من عام 2020 قبل إعلان السلطات الإسرائيلية عن وقف التعليم بشكل عام، وتوقف معظم الطلاب عن التوجه إلى المدارس.

لذلك انتقل التعليم ليصبح عن بُعد، حيث أظهرت النتائج في الموجة الأولى من كورونا بأن معظم الطلاب العرب في القدس لا تتوفر لديهم إمكانية التعلم عن بعد. ويعود ذلك للأسباب التالية:

- عدم توفر أجهزة حاسوب. تشير إحصائيات 2018 بتوفر جهاز حاسوب واحد لكل 64% من السكان المقدسيين.
- متوسط عدد أفراد الأسرة في القدس 5.3 وتتشكل 30% من الأسر من 7 أفراد وأكثر.
- بلغت نسبة المشتركين بخدمة الإنترنت 60%.
- البنية التحتية لخدمات الإنترنت رديئة في معظم الأحياء ومعدومة في بعضها الآخر، حيث يعاني ما بين 40% إلى 60% من ذلك.
- ضعف المعرفة بوئاسل وتقنيات الاتصال الحديثة لدى معظم الأهالي في القدس.

مع انتهاء الموجة الأولى من جائحة كورونا وافتتاح العام الدراسي في أيلول 2020 لم يلتحق 80% من الطلاب العرب للتعليم الوجاهي للأسباب التي تم عرضها سابقًا. وبتاريخ 9 أيلول 2020 تم إيقاف التعليم في مناطق شرقي القدس وفي عدة أحياء نتيجة تفشي الموجة الثانية من الفايروس، وهذه الأحياء هي: كفر عقب، بيت حنينا، الطور، العيساوية، عناتا، مخيم شعفاط، وادي الجوز.

وقد طلبَ من المدارس إيجاد الحلول السريعة لكي لا يتأثر العام الدراسي بإجراءات الإغلاق، وانتقلت المدارس للتعليم الإلكتروني عن بُعد.

وقد ظهرت إشكالات أخرى تتعلق بهذا النمط من التدريس من بينها عدم كفاية مهارات المعلمين وعدم استعدادهم للتعليم الإلكتروني، فضلا عن عدم ملاءمة المناهج المعتمدة لذلك، في ظل غياب الشروط والتقنيات المساعدة على اعتماد هذه المنهجية مما جعل المدارس تجتهد، حسب طاقاتها وإمكانياتها، لتجاوز الاحتياجات المطروحة.

2.2 - التعليم عن بُعد

أظهرت نتائج الاستطلاع الذي تم إجراءه على عينة عشوائية من 200 أسرة من الذين يستفيد أبناءهم من التعليم عن بُعد موزعين على مناطق سكن مختلفة في المدينة أن ما نسبته 67.8% من الآباء و 85.6% من الأمهات تأثر عملهم سلبًا بظل جائحة كورونا، وبالتالي عبر 87.8% من الأسر التي تم استطلاعها بأن دخلهم قد انخفض في ظل جائحة كورونا، وأن 36.3% منهم قد انخفض دخلهم بشكل كبير، وهذا يعطي أول مؤشر على صعوبة توفير الأجهزة المناسبة لأبنائهم للتعليم الإلكتروني. وبالاستطلاع نفسه عبر 56.7% من الأسر أن لديهم مشاكل في البنية التحتية للإنترنت في المنطقة التي يسكنون بها، مما أثر سلبًا على استفادة أبنائهم من هذا النوع من التعليم، وكذلك عبّر 34.4% من الأسر في هذا الاستطلاع بأن التقنية التي استخدمتها المدرسة للتعليم الإلكتروني لم تفِ بالغرض.

وبهذه الأرقام تظهر لنا المشكلة التقنية الموجودة والتي لم تساعد في الاستفادة الكافية من التعليم الإلكتروني لجزء هام من الطلبة في مدينة القدس المحتلة.

أمّا في موضوع المناهج والتقويم ومدى مواءمتها للتعليم الإلكتروني فقد عبر 50% من الأسر عن رأيهم بأن المناهج غير ملائمة للتعليم عن بُعد، ويجب تطويرها لتكون أكثر تفاعلية، وتعتمد على البحث والاستكشاف أكثر من التلقين، ولهذا السبب عبر 58.9% منهم أن التقويم الحالي لأبنائهم لا يعكس مستواهم الأكاديمي الحقيقي، وهنا نستنتج أهمية العمل على تطوير المناهج وأساليب التقويم لتكون أكثر تفاعلية مع الطلبة وتراعي الفروقات الفردية بشكل موضوعي ومهني.

وتوضح الرسوم البيانية أجوبة عينة الاستطلاع المستجوبة عن أسئلة الاستبيان التالية:

- هل يعمل الأب بانتظام في فترة الجائحة؟
- هل تعمل الأم بانتظام في فترة الجائحة؟
- هل انخفض دخل الأسرة خلال فترة الجائحة؟
- كم درجة انخفاض دخل الأسرة خلال فترة الجائحة؟

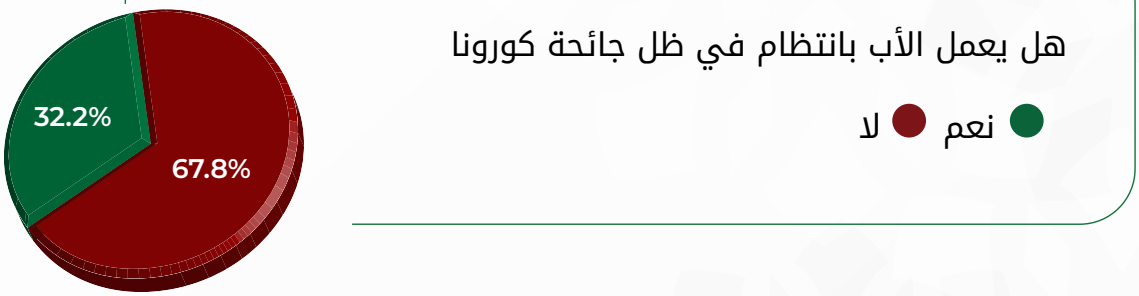

هل تعمل الأم بانتظام في هذه الفترة في ظل جائحة كورونا

نعم لا

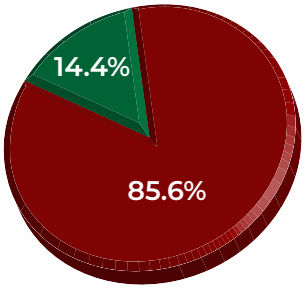

هل انخفض دخل الأسرة في هذه الفترة في ظل جائحة كورونا

نعم لا

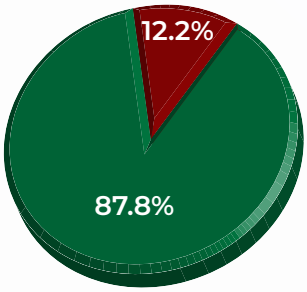

كم درجة الانخفاض بدخل الأسرة بظل جائحة كورونا

انخفاض كبير انخفاض متوسط انخفاض محدود

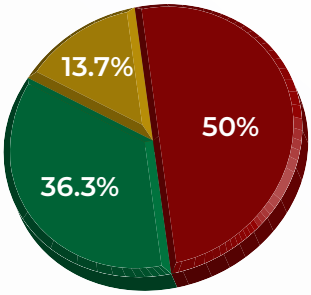

عمل الاحتلال للاستفادة من جائحة كورونا بفرض النظام الصحي (نظام الكبسولات) داخل المدارس في القدس على اختلاف مرجعياتها في سياق إحكام سيطرته على المدينة، حيث يعتبر قطاع التعليم آخر القطاعات التي توحد المدينة مع عمقها الفلسطيني، ورافق ذلك تخصيص 400 مليون شيكل لتوفير أجهزة كمبيوتر لمدارس القدس التابعة للمعارف الإسرائيلية عربية كانت أو يهودية.

3 - القطاع الثقافي

يبقى مفهوم الثقافة من أكثر المفاهيم جدلًا ارتباطًا بالمدارس الفكرية التي تتناول دورها وتأثيرها في تشكيل الوعي العام وعلاقتها بالمنظومة السياسية والاجتماعية ومساهمتها في الجانب الاقتصادي ببعديه: الإنتاجي والاستهلاكي.

ولأن دور الثقافة يختلف في كل مرحلة من مراحل التطور الإنساني نجدها من أهم عوامل التحصين الذاتي في أي مجتمع. فقد يخسر المجتمع المعارك العسكرية والاقتصادية في لحظة من التاريخ لكنه يكون قادرًا على النهوض مجددًا إذا توفرت لديه ثقافة قادرة على تجاوز عوامل الضعف وشحذ الهمم للانطلاق نحو التغيير.

وقد عاشت القدس ظروفا غاية في التعقيد بفعل سياسة الاحتلال طيلة العقود الماضية في مسعى لأسرلة الإنسان وتهويد المكان. وكانت محاولات الاحتلال تصطدم في كل مرة، بالثقافة السائدة اجتماعيًا، والتي تبلورت في سياق الصراع مع الاحتلال وارتكزت إلى بعدين: ديني، ووطني، وهُما البعدان اللذان تداخلا وانصهرا ليشكلا ثقافة عامة حمت المجتمع من الانزلاق خلف سياسات الاحتلال.

تغيرت الحركة الثقافية بعد اتفاقية أوسلو من إطار الحركات الشبابية إلى إطار أكثر شمولية يضم مؤسسات تعتمد على الثقافة الليبرالية في توجهاتها والتوظيف على أسس مهنية أدخلتها إلى العمل بفعل شروط التمويل، فتغيرت المسميات والأدوار وحل منسق المشروع مكان الناشط الميداني، وتحولت الثقافة التعاونية إلى وظائف وأنشطة مدفوعة الأجر، وأصبحت المؤسسات تعتمد الكمّ في تحديد النجاح في أنشطتها دون الالتفات إلى الكيف في ماهية الأنشطة ومدى احتياج المجتمع لها وأصبحت الثقافة سلعة تعرض في سوق التمويل الخارجي مبتعدة عن دورها الحقيقي في حماية النسيج الاجتماعي وتطوير البُنى الاجتماعية من خلال عملية هدم وبناء مرتكزة على مفهومي النفي والتراكم الكمي.

في ظل هذه المتغيرات ظهرت مجموعة من المؤسسات في القدس توزعت بين مؤسسات قاعدية (فرق شبابية، وفرق دبكة)، ومؤسسات عملت على الاستفادة من طفرة التمويل وتوجيه أنشطتها لتحقيق استقرار وأمن وظيفي لمؤسسيها.

واستمرت هذه الإطارات المؤسسة في العمل دون الوقوف بشكل جدي أمام دورها والعمل على تطوير أدواتها في ظل التحديات التي تمر بها مدينة القدس، واستمر الأمر على هذا المنوال، حيث وجدت المؤسسات ذاتها أثناء وباء كورونا بعيدة عن دورها في رفع وعي الناس، واستنهاض الهمم مبتعدة عن تحمل مسؤولياتها العامة تاركة الحيز العام مشاعًا لإجراءات وممارسات الاحتلال الذي استثمر الحالة الوبائية في تفعيل دوره في القدس بفرض العديد من الإجراءات؛ لمنع أي تبلور لحراك ثقافي يحمي البيئة الداخلية، ويحصنها برفع وعي الأفراد والجماعات، ويضعها أمام مسؤولياتها الجماعية في حماية المجتمع من تفشي المرض، وتوزيع الأعباء الاقتصادية نتيجة حالة الإغلاق وما رافقها من تحديات اجتماعية واقتصادية.

أغلقت المؤسّسات أبوابها أمام الجمهور ارتباطا بقرارات الإغلاق، وأرسلت كوادرها إلى البطالة في مسعى للحد من مصاريف التشغيل.

كما غابت الحياة الثقافية عن القدس ولم تتمكن المؤسسات من تحمل المرحلة للعديد من الأسباب أهمها:

- اعتماد المؤسسات على الموظفين وغياب دور المثقفين الملتزمين عن هذه المؤسسات.
- هندسة أنشطة المؤسسات في إطار الحيز الذي تتيحه فضاءاتها للحضور وعدم ملاءمة إمكانياتها لحالات الطوارئ للانتقال السريع والسلس إلى الأنشطة المنظمة عن بُعد.
- اعتماد المؤسسات على التمويل في تنفيذ الأنشطة.
- عدم عودة بعض المؤسسات إلى أرشيفها، وتأخر البعض الآخر في ذلك يدل على غياب المهنية في الأرشفة.

رغم التراجع الواضح في الحياة الثقافية في القدس نتيجة إغلاق المؤسسات الثقافية فإن المشهد العام لم يخلُ من فعل فردي لبعض المجموعات الشبابية في أحياء المدينة من خلال إحياء بعض العروض الفنية والتي عمل الاحتلال على وقفها لما تحمله من خلخلة في إجراءاته الهادفة إلى إحكام السيطرة على كل مناحي الحياة، وتفريغ القدس من حوامل وعوامل الصمود النفسي والمعنوي.

4 - القطاع الصحي

قطاع الصحة هو من أهم القطاعات التي ترتبط مباشرة بحياة الإنسان وباحتياجاته البدنية والعقلية. وهو من مؤشرات التنمية التي يتم قياسها باستمرار ومن مظاهر السيادة.

منذ عام 1995 فرضت دولة الاحتلال نظام التأمين الصحي الإلزامي لكل المواطنين في الدولة ومن ضمنهم المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس الذين يحملون صفة الإقامة الدائمة حسب معايير الاحتلال.

وبذلك تمت بشكل تدريجي الهيمنة الكاملة على القطاع الصحي في مدينة القدس وأصبح الأطباء يعملون بالمنظومة التي وضعتها وزارة الصحة الإسرائيلية وصناديق المرضى التابعة لها.

مع ذلك حافظت المستشفيات الفلسطينية في القدس على استقلالية نسبية في إدارة شؤونها حيث يوجد في المدينة خمس مستشفيات متخصصة ونوعية وهي: مستشفى المطلع " الأوغوستا فكتوريا " والذي يتخصص بشكل أساسي بعلاج أمراض السرطان وغسيل الكلى إضافة لتخصصات أخرى، ومستشفى المقاصد والذي يتميز بالطب الباطني وأمراض القلب والعظام والأطفال إضافة إلى تخصصات أخرى، والمستشفى الفرنسي " مار يوسف " والذي يتخصص في علاج المسالك البولية والطب الباطني ويوجد به قسم ولادة متخصص، إضافة لمجالات أخرى، ومستشفى العيون "السان جون" وهو مستشفى متخصص بمجال طب العيون والعمليات المرتبطة بها، ومستشفى الهلال الأحمر والمتخصص في مجال الولادة ورعاية الأمومة والطفولة.

قبل عام 1995 كان نظام التحويل لهذه المستشفيات يعتمد على الأطباء المعالجين، ويتم تغطيتها ماليًا من التأمينات التي كانت متوفرة مثل تأمين وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أو من قبل المريض نفسه. وبالتالي كان الخيار مفتوحًا أمام المريض لاختيار المستشفى الذي يريد العلاج به نظرًا لتحمّله جزءًا من نفقات هذا العلاج.

بعد التحولات في القطاع الصحي وفرض قانون التأمين الصحي وتراجع عدد المرضى القادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة جدار الفصل وعمليات الضم، أصبح الاعتماد الأكبر لبقاء هذه المستشفيات وقيامها بدورها المطلوب معتمدًا على التحويلات من صناديق المرضى الإسرائيلية بشكل أساسي والتحويلات الصحية من وزارة الصحة الفلسطينية، والتي تراجعت للعديد من الأسباب الإدارية والمالية.

وقد تعرَّض جزء من المستشفيات في القدس لأزمات مالية صعبة منذ العام 2018 تفاقمت مع تباطؤ السلطة في تسديد التزاماتها المالية حيث بلغت مديونية السلطة للمستشفيات 250 مليون شيكلًا بسبب التقصير بدفع قيمة التحويلات من قبل وزارة الصحة الفلسطينية نتيجة أزمات سياسية أدت لوقف أو تقليص الإيرادات والمساعدات المالية المقدمة للسلطة، حيث أوقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المساعدات المقدمة للسلطة والمقدرة ب 25 مليون دولارًا، وأخرت إسرائيل دفع عائدات المقاصة التي تشكل الدخل الأكبر للسلطة الفلسطينية. وبلغت مديونية المستشفيات لموردي التجهيزات الطبية 75 مليون دولارًا.

في ظل هذا الواقع الصعب ومع بداية شهر آذار من العام 2020 واجهت المستشفيات الفلسطينية في القدس جائحة كورونا والتي ألقت بثقلها على الساحة الطبية.

أظهرت الجائحة أمرين أساسيين:

- تدابير الاحتلال: أظهر وباء كورونا سياسة التميز والفصل في القدس جراء سيطرة السلطات الإسرائيلية على المدينة، مما يكرس معاناة الفلسطينيين جراء الإهمال الجماعي وحرمانهم من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مخالفة واضحة للقانون الدولي، والذي يلزم الدولة المحتلة بتقديم الاحتياجات الصحية الضرورية للمجتمع الذي تحتله، وتحديدًا بفترات الطوارئ والأوبئة والحروب؛
- عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على القيام بدورها تجاه هذه المستشفيات، وذلك لسببين: الأول مالي، حيث تعاني السلطة الفلسطينية من ضائقة مالية كبيرة نتيجة عوامل معروفة، والسبب الثاني الاتفاقيات السياسية الموقعة مع الاحتلال، والتي تمنع السلطة من القيام بأي نشاط داخل مدينة القدس.

لهذا واجهت المستشفيات الفلسطينية في مدينة القدس الجائحة ب 22 جهاز تنفس صناعي موزعة على ثلاثة مستشفيات وهي المقاصد والمطلع والفرنساوي، 12 جهازًا منها بمستشفى المطلع. ويوجد فقط 62 سريرًا لمرضى كورونا بهذه المستشفيات، منها 22 سريرًا في مستشفى المقاصد، و28 سريرًا في مستشفى الفرنساوي و12 سريرًا في مستشفى المطلع. وحسب التقييمات من قبل وزارة الصحة الإسرائيلية فإن احتياج القدس العربية كان بالحد الأدنى 200 سريرا، فيما يبقى الموجود منها حاليا أقل من ذلك بكثير.

ومع ذلك، لم تقم وزارة الصحة الإسرائيلية ولا صناديق المرضى بتقديم ما يلزم لهذه المستشفيات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد طلب من مستشفى المقاصد دفع مبلغ 70 ألف شيكلًا مقابل تجهيزات شخصية للطاقم الطبي العامل بالمستشفى سلمتها له وزارة الصحة الإسرائيلية.

5 - قطاع الإسكان

تركزت السياسات الاجتماعية للاحتلال بشكل أساسي على تفتيت البنية والنسيج الاجتماعي الفلسطيني والذي يركز على الأسرة والأجهزة الداعمة المحيطة.

وقد اتبعت سلطات الاحتلال سياسة العصا والجزرة، حيث قدمت مجموعة من الحقوق المالية ضمن سياسات الرفاه الاجتماعي كمدخل لتمرير سياستها الاجتماعية من خلال اهتمامها بقضايا العنف داخل العائلة، حيث تركز على العمل مع الطفل أو الضحية، وتهمل العمل مع الأسرة؛ ما يضعف العلاقة بالتدريج ما بين الأسرة والطفل أو بين الزوج والزوجة.

أدت هذه السياسة لحدوث العديد من المشاكل داخل الأسر الفلسطينية في مدينة القدس، وكثرت المشاكل داخل التجمعات السكنية التي تعاني من الاكتظاظ كالبلدة القديمة للقدس وسلوان والعيساوية وغيرها من أحياء المدينة.

من ضمن السياسات الأخرى التي اتبعها الاحتلال والتي تمس الواقع الاجتماعي هي سياسة هدم المنازل وعدم إعطاء تراخيص بناء؛ لذلك عمل مجموعة من المواطنين الفلسطينيين على تشيد منازل لهم دون الحصول على رخص كحافز أساسي من أجل البقاء، وملاءمة منازلهم مع الزيادة الطبيعية لعدد أفراد الأسر.

هنا وضعت حكومة الاحتلال من خلال بلديتها في القدس مجموعة من الإجراءات التي هدفت في النهاية لدفع هؤلاء المواطنين لهدم منازلهم بيدهم، إضافة لعقوبات أخرى مثل دفع الغرامات المالية الباهظة، وأحيانًا الاعتقالات. وقد تصاعدت وتيرة هدم المنازل في القدس في فترة الجائحة على النحو التالي:

- في أول شهرين من جائحة كورونا أوقفت بلدية الاحتلال هدم البيوت بسبب إعلان حالة الطوارئ العامة؛
- بعد ذلك قامت بحملة واسعة لهدم البيوت في ظل انتشار وباء كورونا والأزمة الاقتصادية العامة التي رافقتها؛
- منذ بداية السنة وحتى 18 أب 2020 هدمت البلدية 89 وحدة سكنية بحجة عدم الترخيص مقارنة بهدم 104 وحدة خلال عام 2019، و72 وحدة عام 2018 و86 وحدة عام 2017. (مؤسسة عير عميم / مركز أبحاث الأراضي)

منذ بداية شهر أب أمرت البلدية بهدم 24 مسكنا، وبالتالي تكون معدلات الهدم هي الأعلى بهذا الشهر في ظل الموجة الثانية من فايروس كورونا وما رافقها من زيادة كبيرة في عدد المصابين في الأحياء العربية.

تتم الكثير من عمليات الهدم بشكل ذاتي لتجنب التبعات المالية الضخمة التي تنتج عن قيام البلدية بعملية الهدم، والتي تصل إلى 120 ألف شيكلًا. وقد قوبل اعتراض الأهالي ومطالبتهم بوقف الهدم بالرفض من قبل اللجنة القانونية في البلدية ومن المحاكم. كان السبب الرئيسي لتصاعد وتيرة الهدم هو تطبيق قانون "كمينيس" الذي منع المحاكم من تأجيل هدم البيوت.

سجل هذا العام وتحديدًا خلال فترة جائحة كورونا أعلى نسبة في الهدم الذاتي للمنازل، وهذا يدل على فقدان الأمل وضعف شبكات الأمان للمواطن الفلسطيني في المدينة، إضافة للضائقة الاقتصادية التي يعاني منها المواطنون الفلسطينيون في المدينة، حيث أنهم لا يستطيعون مجابهة الغرامات المالية الباهظة التي تفرض عليهم في حال قامت البلدية بالهدم، ولتجنب تلك الغرامات يقومون بهدم منزلهم بأيديهم.

لقد أدت هذه السياسة المتبعة منذ عام 1967 وحتى الآن إلى إبقاء الوضع السكاني كما هو عليه من حيث المساحة مما أدى إلى الاكتظاظ السكاني الكبير داخل البيوت في مساحة تتراوح بين 50 أو 60 مترًا مربعًا، يسكن فيها أحياناً أكثر من 10 أفراد، وأحياناً ينام جميع أفراد الأسرة في غرفة واحدة، ويستخدمون حمّامًا واحداً.

6 - الأثر النفسي للحجر الصحي

أظهرت نتائج الاستطلاع الإلكتروني الذي تم إجراؤه بشكل عشوائي على 200 أسرة من القدس بأحيائها المختلفة أن 83،3% من المستجوبين يشعرون بتقييد حركتهم، و70% من قالوا: إن نسبة المشاكل في البيت زادت خلال فترة كورونا، وعبر 88،9% أنهم يشعرون بالضغط والتوتر، وهذه كلها مؤشرات تظهر الوضع الاجتماعي والنفسي الصعب الذي يعيشه الإنسان الفلسطيني خلال فترة الجائحة، والذي كان نتاج ما تراكم خلال فترة ما قبل الجائحة أيضًا.

وهذه نتائج الاستطلاع الميداني التي تشمل إجابات العينة المستوجبة عن الأسئلة التالية:

- هل تشعرون بتقييد حرية الحركة لدى الأسرة؟
- هل زادت نسبة المشاكل داخل البيت جراء الجائحة؟
- هل تشعرون بالضغط والتوتر أثناء فترة الحجر الصحي؟

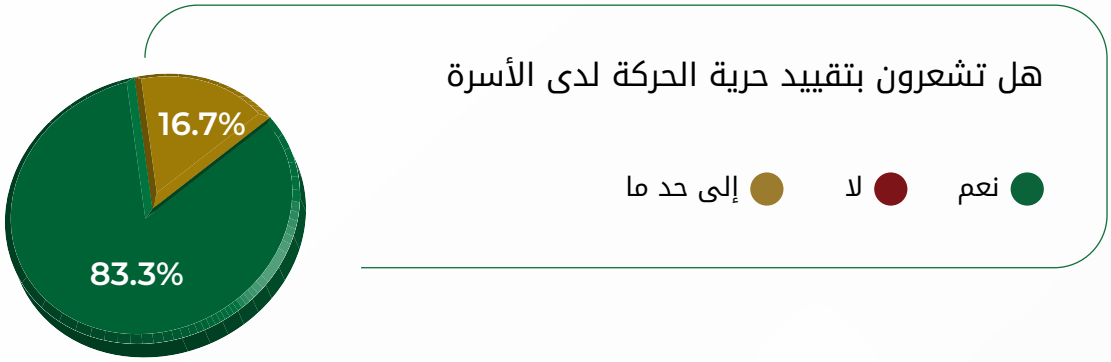

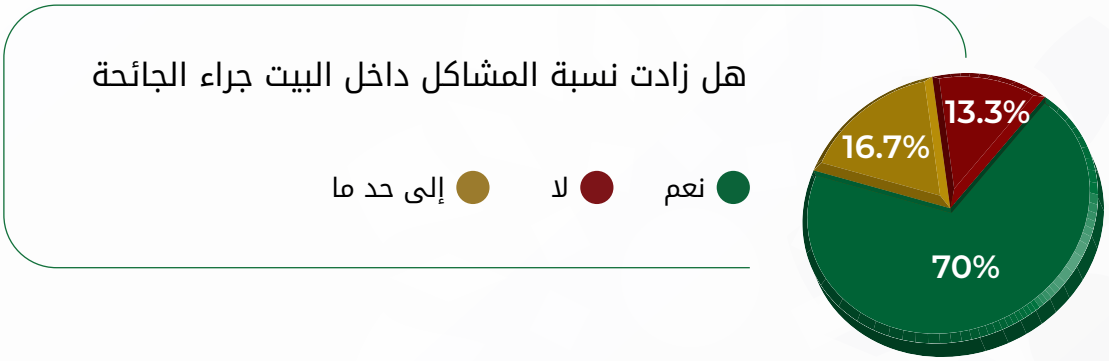

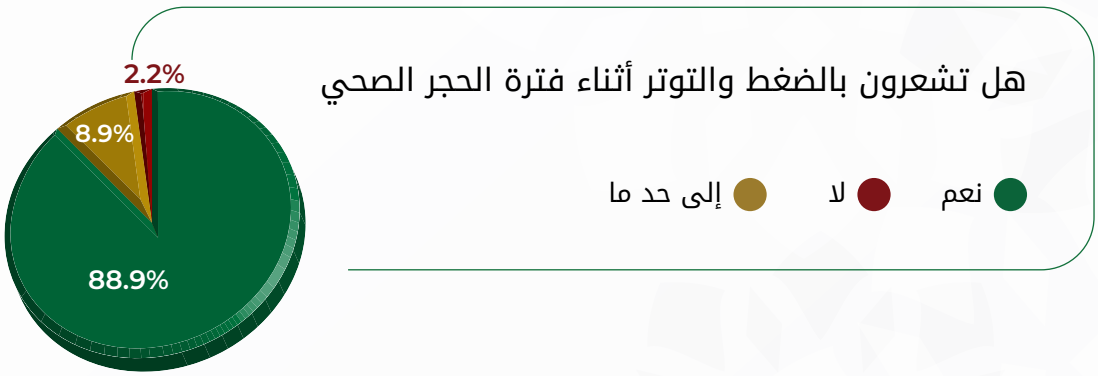

أدت الإجراءات التي اتبعها الاحتلال الإسرائيلي على فترات زمنيه طويلة لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المواطن الفلسطيني، وينتج عنها كما نستنتج من بعض المقابلات ظهور ظاهرة الاغتراب، وهي حالة العجز التي أصابت الإنسان الفلسطيني في القدس، وتحديداً في علاقاته مع الآخرين أو مع الجماعات والمؤسسات.

ويمكن أن نستنتج أن منسوب ألأمل بالمستقبل بدأ يتراجع لدى الإنسان الفلسطيني في القدس مع تراجع القيم التي يقوم عليها بناء المجتمع مع الشعور بالقلق واليأس والإحباط وعدم الأمان، خاصة في ظل الضعف، وأحياناً غياب شبكات الأمان التي قد تدعم صمود هذا الإنسان وتساعده على مواجهة التحديات المطروحة أمامه، وذلك في ظل غياب إستراتيجية وطنية فلسطينية وعربية لتعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس.

خلاصة

لا تقل أخطار فيروس كورونا الاقتصادية والاجتماعية عن مخاطره الصحية. فمدينة القدس تعيش واقعًا اقتصاديًا خاصًا مرتبطًا بشكل كامل مع الاحتلال، فهي مدينة سياحية، وتعتمد بشكل أساسي على السياحة الوافدة، وخاصة السياحة الدينية الخارجية والداخلية.

نتيجة للجائحة فقد تم إلغاء حجوزات الوفود السياحية القادمة من الخارج، إضافة لتوقف السياحة الداخلية بشكل شبه كامل؛ مما أدى لتوقف المرافق السياحة والمحال المعتمدة بداخلها على بيع المنتجات السياحة، فمثلًا تم إغلاق مكاتب السياحة والفنادق وشركات الباصات السياحية، رافق ذلك إغلاق معظم محلات التحف السياحية (السنتواري)، والتي تشكل جزءًا كبيرًا من المحال التجارية داخل البلدة القديمة من القدس، وتحول الجزء الأكبر من الموظفين والتجار المرتبطين مباشرة بالقطاع السياحي إلى البطالة، ويتلقون القليل من الخدمات والمساعدات الاقتصادية من مؤسسة التأمين الوطني التابعة للاحتلال. (تعمل مؤسسة التأمين الوطني على تحصيل دفعات شهرية من السكان الذين يتجاوزون ال 18 سنة، يتم توظيف هذه الأموال لصالح المؤسسة التي تقوم بإرجاع جزء من عائدها على شكل مخصصات شهرية في حالة البطالة لمن دفع أثناء العمل).

من المهم التأكيد على أن هذه المساعدة البسيطة لم يحصل عليها جميع الموظفين والتجار، فقد أعطيت للذين كان لديهم قسيمة راتب رسمية تشمل الضرائب المدفوعة. ومن لم يكن لديه هذه القسيمة أو لديه معاملة "لم شمل" ولم يحصل على الإقامة في مدينة القدس لم يحصل على هذه المساعدات مطلقًا، وبالتالي أصبح جزء من هؤلاء الموظفين والتجار تحت طائلة العوز والاحتياج، مما أدى إلى تردّي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

وهنالك فئات أخرى واسعة من المجتمع المقدسي تأثر دخلها بشكل كبير نتيجة الجائحة منهم الباعة المتجولون وخصوصا ممكن كان يعتمد منهم على السياحة. أمّا البقيّة فقد منعوا من ممارسة أعمالهم نتيجة الإغلاقات المتكررة.

كذلك الحال بالنسبة للعمال غير الرسميين في قطاع البناء أو بعض المؤسسات والذين يعملون بنظام المياومة ولا يوجد لهم حقوق واضحة من إجازات سنوية أو إجازات مرضية، وبالتالي لم يحصلوا على قسائم الرواتب الرسمية، وكنتيجة لذلك لم يتلقوا أي شكل من أشكال المساعدات الاقتصادية؛ ما عصف بشكل حاد بوضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

كل هذا أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي والتجاري في مدينة القدس وأدى لتراجع حاد في القدرات الشرائية للمواطن الفلسطيني في القدس، حيث أصبحت الأولوية بالنسبة إليهم هي توفير طعامهم اليومي، أمّا بقية القطاعات في القدس فقد تضررت بشكل متفاوت، حيث استغنت مجموعة من القطاعات عن مجموعة من موظفيها.

فاستنادا إلى الإحصائيات الإسرائيلية الصادرة عن (معهد القدس لبحث السياسات) حول مدينة القدس، فقد استغنى قطاع الصحة عن 16% من موظفيه، وقطاع التعليم عن 18%، وقطاع الصناعة عن 21%، وقطاع البناء عن 22%، وقطاع تصليح السيارات عن 26%، وقطاع الثقافة عن 36%، وقطاع المواصلات عن 40%.

أما بقية القطاعات الخدماتية تم الاستغناء عن 45% من موظفيها.

هذه الأرقام تُظهر مدى تأثر الوضع الاقتصادي في مدينة القدس نتيجة جائحة كورونا، وهذا الوضع ينذر بالخطر الشديد ويظهر الحاجة الماسة للتدخل لمساعدة هذه الفئات لتبقى قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية.

أمّا الوضع الاجتماعي في القدس فقد تأثر بالجائحة، ومن ضمن المؤثرات التي كان لها دور أساسي هو الوضع الاقتصادي والحجر الصحي الذي فرض على المواطنين، مما كان له أثره البارز على إعادة ترتيب أولويات الأسرة الفلسطينية في المدينة، حيث أصبحت الأولوية لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية مع بروز احتياجات جديدة ترتبط بالاستجابة لاحتياجات الجائحة، نتيجة توقف التعليم الوجاهي في المدارس وتم تعويضه بالتعليم عن بُعد، الذي جعل الأسر بحاجة لخدمات الإنترنت، وأجهزة الحاسوب من أجل متابعة التعليم.

ساهم انخراط الأسر في عملية التعليم عن بعد في تقليص مساحات الحركة داخل البيت أثناء حصص الدراسة، وأفقد الأسر جزءا من خصوصياتها، وكشفت كاميرات الأجهزة البيوت مما خلق مشاكل إضافية في أوساط الأسر وأدى إلى ظهور مشاكل اجتماعية متعددة ومقلقة أدت لزيادة المشاكل داخل الأسر، وبالتالي أصبح العديد من أرباب الأسر يعانون من ضغوطات نفسية واجتماعية ناتجة عن العبء الاقتصادي؛ مما أدى لزيادة واضحة في العنف داخل وخارج الأسرة، حيث ارتفعت نسبة العنف المجتمعي بشكل واضح، مما تسبب بحالة وفاة واحدة على الأقل وعدد من الحوادث، مما شكل تهديدًا واضحًا للسلم الأهلي.

وقد أظهرت المشاهد اليومية إضافة لتقارير صحفية فلسطينية وإسرائيلية بزيادة بنسبة 25% على العنف (مؤسسة الشؤون الاجتماعية الإسرائيلية) .

أمّا تأثير الوضع الصحي والحجر فقد كان واضحًا من خلال تفشي الأمراض النفسية جراء الخوف والقلق والمكوث في المنازل لفترات زمنية طويلة. وقد ظهرت آثار ذلك على العديد من الأسر في البلدة القديمة، التي تقطن بيوتا صغيرة تتراوح مساحتها بين 50 إلى 80 مترًا مربعًا.

شكل تواجد أفراد الأسرة بهذه الأعداد طيلة الوقت داخل المنزل دون وجود متنفس وبرامج لقضاء وقت الفراغ أو الدعم النفسي الاجتماعي عاملا في زيادة الاحتكاك داخل الأسرة، أدت في بعض الحالات لحدوث طلاق، وفي حالات أخرى أدت لحدوث بعض الجرائم أو الجنح داخل وخارج الأسرة، وهذه الظاهرة أصبحت واضحة، وتزداد مع مرور الوقت مع تعمق الأزمات الاقتصادية ومحدودية الحيز الذي يتحرك فيه المواطن، مما شكل تهديدًا واضحًا على التوازن النفسي والاجتماعي داخل الأسر.

أما مسألة التباعد الاجتماعي، فقد حدت بدورها من حميمية العلاقات الاجتماعية بين الأسر المختلفة، وتراجع حضور الأفراح والأتراح، مما أثر سلبًا على الشعور بالتضامن والتكافل المجتمعي.

وستستمر من دون شك آثار جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في القدس لسنوات طويلة، مما يتعين معه التفكير في وضع برامج مبتكرة تساهم في تخفيف أثر هذه الجائحة على المواطنين الفلسطينيين في المدينة، والذين يعانون أصلًا من ضغوطات كبيرة ناتجة عن الاحتلال وإجراءاته التعسفية تجاههم، والتي تهدف الى اقتلاع جذورهم من المدينة وترحيلهم عنها.

المحور الثاني:

حصيلة عمل الوكالة في القدس برسم العام 2020

تعمل وكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع الميدانية للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، بإشراف مباشر من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، على مواصلة إنجاز وتمويل العديد من المشاريع الحيوية في الميدان الاجتماعي والثقافي وفي ميادين التعليم والصحة والإسكان من أجل حماية مدينة القدس ودعم صمود أهلها المرابطين على أرضهم، وذلك في إطار الاختصاصات والمهام المُسندة للوكالة.

ورغم محدودية التمويل وانحصاره في السنوات الأخيرة، فإن وتيرة الإنجاز المنتظمة التي تُقارب ثلاثة مليون دولار سنويا، تجعل الوكالة في طليعة المؤسسات العاملة في القدس، حيث قامت خلال سنة 2020 بإنجاز المشاريع المبرمجة، وأقرت خطة للطوارئ لمساعدة القطاعات الحيوية في القدس في مواجهة تفشي جائحة «كوفيد 19».

يمثل قطاع المساعدة الاجتماعية الأولوية الأولى في برنامج عمل الوكالة نظرا لصعوبة الأوضاع في القدس وما يعانيه سكانها من تضييق ومعاناة جراء الاحتلال بهدف طردهم من أراضيهم وسلب هويتهم.

من بين المشاريع المؤسِّسة التي تواصل الوكالة تنفيذها في إطار برامج المساعدة الاجتماعية المتواصلة التي تهم القطاعات التالية:

1 - قطاع التعليم

تولي الوكالة اهتماما خاصا لهذا القطاع الحيوي، ومساهمة منها في الارتقاء بالتعليم في القدس عملت على:

- دعم قطاع التعليم وتعميم المنح الدراسية على الطلبة المستحقين لمتابعة دراستهم في الجامعات والمدارس والمعاهد العليا في فلسطين، وكذا الطلبة المقدسيين الراغبين في متابعة دراستهم في المغرب، حيث قدمت الوكالة 20 منحة دراسية لفائدة طلبة جامعة القدس، استفاد منها 16 طالب تخصص طب وصيدلة و4 طلاب تخصص الاقتصاد والقانون والعلوم الإنسانية، برسم الفصل الثاني للموسم الدراسي 2020/2019 وبرسم الفصل الأول للموسم الدراسي 2021/2020 للطلبة المستفيدين بمبلغ إجمالي بلغ 56 ألف دولار. كما قدمت الوكالة منحا تشجيعية لفائدة 5 طلاب متفوقين من طلبة جامعة القدس بمبلغ خمسة آلاف دولار.
- تأهيل وترميم بعض النوادي التربوية والثقافية في القدس في إطار مشروع "نوادي البيئة" يشمل في المرحلة الأولى عشرة مدارس في القدس انطلاقا من مدرسة "الحسن الثاني" في وادي الجوز، التي سيتم تأهيلها لتكون مؤسسة نموذجية في احترام البيئة وسيتم ترميم حديقة المدرسة وإضفاء الطابع المغربي على مدخلها.

2 - قطاع المساعدة الاجتماعية

قامت الوكالة بتمويل مشاريع التمكين الاقتصادي وخلق دورة اقتصادية هامة لا تقل عن 100 ألف دولار شهريا في مجال إنتاج وتسويق مادة الخبز في إطار برنامج "العيش الكريم"، الذي توزع الوكالة بمقتضاه 26 ألف رغيف خبز يوميا لفائدة 2600 عائلة مستفيدة، يستفيد منها حوالي 21 مخبزا.

3 - قطاع الإسكان وحماية العقارات التاريخية

تشجع الوكالة قطاع الإسكان والترميم وحماية العقارات التاريخية حيث عملت على:

- استمرار برنامج القروض الدوارة لترميم بيوت العائلات المقدسية المحتاجة بمبلغ 5,3 مليون دولار عن طريق المجلس الفلسطيني للإسكان.
- تنفيذ المرحلة الثالثة من تأهيل وترميم المركز الثقافي المغربي بالقدس بهدف مساعدة الجمعيات المقدسية النسائية على مزاولة أنشطتها الثقافية، كما يمثل فضاء لتبادل الثقافات والحضارات، حيث قامت الوكالة خلال سنة 2020 بتمويل مشروعي علاج أسباب الرطوبة وتسريب المياه في الأسطح وفي الجدران الخارجية والبستان التابع للمركز بمبلغ 40 ألف دولار.

4 - برنامج الطوارئ للمساعدة على مواجهة جائحة «كوفيد 19»

تزامنا مع بدأ تفشي جائحة "كوفيد 19" في القدس سارعت الوكالة إلى وضع خطة استعجالية بميزانية 250 ألف دولار لدعم القطاعات ذات الأولوية وهي قطاعات الصحة والتعليم ومساعدة العائلات المحتاجة في فترة الحجر الصحي، وشملت هذه العلمية، التي توزعت على مرحلتين:

- دعم مستشفيات القدس من خلال توفير الأدوات والمستلزمات الطبية والأدوية الضرورية لمساعدتها على التصدي لتفشي الجائحة بمبلغ 150 ألف دولار استفادت منها 3 مستشفيات وهي مستشفى جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، مستشفى الأوغيستا فيكتوريا (المطلع) ومستشفى مار يوسف (الفرنساوي)؛
- توزيع ما يزيد عن 515 قفة غذائية متكاملة تكفي لسد حاجيات الأسر المستفيدة خلال فترة الحجر الصحي، التي تزامنت مع شهر رمضان المبارك؛
- توزيع 100 لوحة الكترونية على 100 من الطلبة المنحدرين من عائلات محتاجة لتمكينهم من تتبع الدراسة عن بعد إثر توقف الدراسة الوجاهية.

5 - إحداث منصة إلكترونية للتوجيه والدعم

أطلقت الوكالة العمل بمنصة إلكترونية للتوجيه والدعم رهن إشارة الجمعيات والمؤسسات في القدس لاستقبال طلبات المشاريع التي توجهها إلى الوكالة والتي وصل عددها خلال هذه السنة إلى 10 مشاريع مقدمة من مؤسسات مقدسية مختلفة تهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية ودعم صمود المقدسيين بإكسابهم مهن وحرف يدوية إضافة إلى مساندة الطلاب ودعم برامج تدريبية ورياضية لهم.

و قد بلغت تكلفة هذه المنصة 6.250,00 دولار.

6 - برامج الثقافة وقطاع النشر وأنشطة الترافع السياسي والقانوني

تواصل الوكالة اهتمامها بأنشطة النشر والترافع السياسي والقانوني من خلال تعبئة الخبراء للدفاع عن القدس، حيث عملت على تمويل 4 دراسات متخصصة في عدد من القضايا الاجتماعية التي تدخل ضمن إطار اهتماماتها بكلفة بلغت حوالي 27 ألف دولار.

7 - تعزيز التواصل مع المؤسسات المقدسية خلال فترة الحجر الصحي

نظمت الوكالة عددا من الأنشطة عن بُعد بين الرباط والقدس خلال فترة الحجر الصحي أهمها:

- الاجتماع التشاوري الذي نظمته الوكالة بين الرباط والقدس يوم السبت 27 يونيو 2020 مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية في القدس حول النموذج الجديد لبناء الشراكات في القدس من خلال المنصة الإلكترونية للمشاريع، شارك فيه 20 ائتلافا جمعويا ومؤسسات أهلية في القدس وفاعلين اجتماعيين وعدد من الأساتذة والخبراء الباحثين في مجالات الصحة والتعليم؛
- تنظيم حفل بالتعاون بين الوكالة وجامعة القدس يوم 21 يوليوز 2020 لتتويج الطلاب الحائزين على جوائز "بيت مال القدس" للتميز والتفوق الدراسي لفائدة طلاب الطب والصيدلة برسم الموسم الجامعي 2020/2019.

وبالمحصلة، فقد نجحت وكالة بيت مال القدس الشريف في تحقيق تراكم معتبر في خدمة القدس الشريف وسكانها، وتمكنت من إرساء الآليات وترسيخ العمل بالنظم الإدارية التي تضمن إيصال الدعم إلى مستحقيه بطرق مأمونة وشفافة تخضع للمعايير المتعارف عليها في مختلف المنظمات الدولية، التي تعتمد في تمويلها على التبرعات.

ولهذا، فهي تنتظر أن تعمل الدول العربية والإسلامية والمؤسسات الاقتصادية والأفراد على تمكين الوكالة من الدعم المالي الذي سيجعلها تواصل مهامها للحفاظ على المدينة المقدسة وحماية تراثها الديني والحضاري، ودعم صمود سكانها المرابطين.

المشاريع و البرامج المنفذة خلال سنة 2020

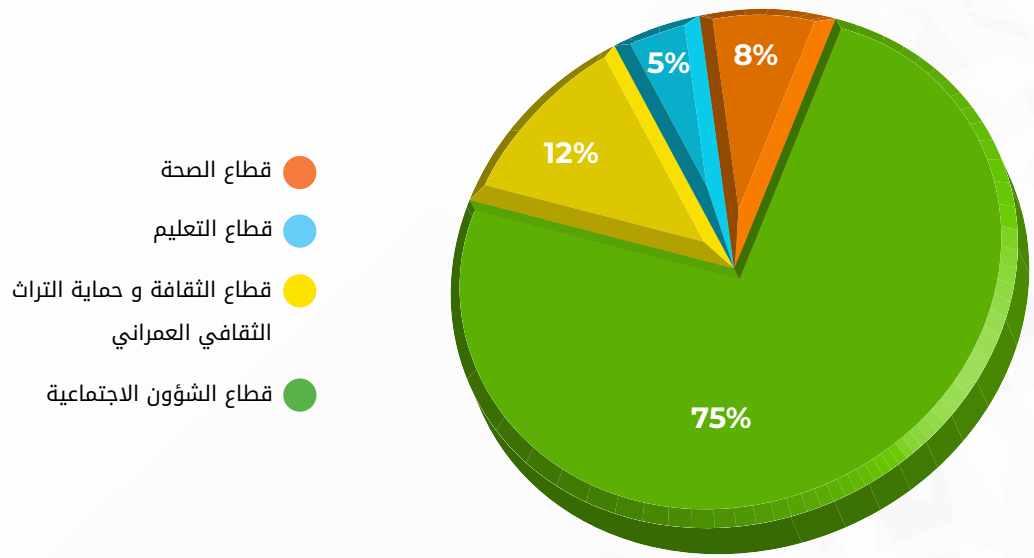

لائحة المشاريع والبرامج المنفذة خلال سنة 2020	
اسم المشروع	المبلغ بالدولار (غير مدقق)
قطاع التعليم :	
برنامج منح الطلبة	76 000,00
تجهيز جامعة القدس ومدارس القدس بأجهزة الكترونية للمساعدة في الدراسة عن بعد - جائحة كوفيد 19	12 600,00
مجموع قطاع التعليم	**88 600,00**
قطاع الصحة :	
دعم مستشفيات القدس - جائحة كوفيد 19	150 060,00
مجموع قطاع الصحة	**150 060,00**
قطاع الشؤون الاجتماعية :	
برنامج العيش الكريم	1 365 600,00
برنامج كفالة اليتيم المقدسي	23 970,00
الطرود الغذائية - جائحة كوفيد 91	31 532,00
قفة رمضان المبارك 1441 هـ - جائحة كوفيد 19	20 028,00
مجموع قطاع الشؤون الاجتماعية	**1 441 130,00**
قطاع الثقافة وحماية التراث الثقافي العمراني :	
الإشراف الهندسي لاستكمال ترميم وتجهيز المركز الثقافي المغربي	12 360,00
علاج أسباب ومشاكل الرطوبة وتسريب المياه في الأسقف وعلى الأسطح لمبنى المركز الثقافي المغربي	19 550,00
علاج الرطوبة وتسريبات المياه في الجدران الخارجية القريبة من الجيران والمحاذية للبستان والآبار والأنفاق داخل مبنى المركز الثقافي المغربي	20 310,00
كفالة الصيانة للمركز الثقافي المغربي	22 690,00
مصاريف تسيير المركز الثقافي المغربي	134 000,00
البرمجة الفنية والتنشيط الثقافي والفكري - طباعة الكتب	27 000,00
مصاريف طارئة	5 300,00
مجموع قطاع الثقافة وحماية التراث الثقافي العمراني	**241 210,00**
المجموع الكلي	**1 921 000,00**

المحور الثالث:

البرمجة وآفاق عمل الوكالة في القدس برسم العام 2021

بناء على مخرجات اللقاء التشاوري الذي نظمته الوكالة بين الرباط والقدس يوم السبت 27 يونيو 2020 مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية في القدس حول النموذج الجديد لبناء الشراكات في القدس من خلال المنصة الإلكترونية للمشاريع، توصلت الوكالة بعدة مشاريع مقدمة من قبل جمعيات ومؤسسات مقدسية تهم جميع القطاعات الحيوية بالقدس.

ونظرا للأهمية الإنسانية والاجتماعية لهذه المشاريع تم استهداف الفئات الأكثر احتياجا وتحفيز الشباب والنساء عبر إطلاق المشاريع الذاتية والمشاريع المدرة للدخل، وذلك وفق مقاربة تشاركية خالصة تروم النهوض بهذه القطاعات الحيوية والفئات المستفيدة منها.

كما عملت الوكالة على إعادة ترتيب أولوياتها لاختيار المشاريع أكثر فائدة وذات أثر مباشر وفق أولويات محددة تهم على الخصوص النهوض ببرامج التنمية البشرية الموجهة للفئات المحتاجة في مجالات المساعدة الاجتماعية والشباب والرياضة والمرأة والتعليم والإسكان.

1 - قطاع التعليم

نظرا للأهمية التي يكتسيها هذا القطاع في مخططات الوكالة، لكون التعليم هو رافعة التنمية، ونظرا لصعوبة واقع التعليم بالقدس وما يعانيه من مشاكل وعقبات يفرضها الاحتلال الصهيوني وزادها تفشي جائحة كورونا سوءا وتفاقما.

ومن أجل المساهمة في تخطي هذه العقبات دعما لاستمرارية التعليم والنهوض بهذا القطاع الحيوي في القدس، ارتأت الوكالة رغم قلة مواردها توفير عرض تربوي يستجيب للحاجيات، والذي يبدأ بتوفير بيئة تعليمية ملائمة تقوم على ترميم وتأهيل المدارس وجعلها مدارس نموذجية وبيئية توفر جوا يساعد المدرس على أداء عمله والطالب على متابعة دراسته، مرورا بمساعدة الطلبة ماديا عبر توفير منح دراسية في مجالات الطب والصيدلة والقانون والاقتصاد والعلوم الإنسانية تساعد الطلبة على استكمال دراستهم، وتنفيذ برامج تدريبية علاوة على تخصيص جوائز تشجيعية لتحفيز الطلاب المتفوقين، وصولا إلى تشجيع الأبحاث العلمية والأكاديمية المتخصصة في مجالات تتعلق بالوضعية الإنسانية والاجتماعية والتاريخية والقانونية لمدينة القدس الشريف ودراسة مجالها الطبيعي والعمراني تتولى الوكالة نشرها وتوزيعها للمحافظة على الطابع المتفرد للمدينة المقدسة باعتبارها مدينة جامعة وذات رمزية خاصة.

من أهم المشاريع التي برمجتها الوكالة في قطاع التعليم :

اسم المشروع	المبلغ بالدولار
برنامج منح الطلبة	75 000,00
منح البحوث والدراسات حول القدس في فلسطين وفي المغرب	52 630,00
مشروع كرسي القدس	52 630,00
منح الطلبة - جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية	25 000,00
ترميم وتأهيل مدرسة الحسن الثاني	78 784,00
مدارس بيئية - النادي البيئي بمدرسة الحسن الثاني	40 909,00
مدارس بيئية - نوادي بيئية بمدارس القدس (9 مدارس)	180 000,00
تأهيل وترميم مدرسة الصفا في قرية بيت صفافا	90 000,00
تأهيل وترميم مدرسة الفرسان في قرية بيت حنينا	60 000,00
تأهيل وترميم مدرسة الفرير في البلدة القديمة	50 000,00
ترميم مدرسة الأمينية - الرواق الشمالي للمسجد الأقصى	915 000,00
مجموع قطاع التعليم	**1 619 953,00**

2 - قطاع المساعدة الاجتماعية

مراعاة لصعوبة الأوضاع الاقتصادية التي تعرفها مدينة القدس، والتي ازدادت حدة خلال فترة كورونا، أولت الوكالة اهتماما خاصا للفئات الأكثر احتياجا في المجتمع المقدسي، حيث اعتمدت مشاريع نوعية في مجال المساعدة الاجتماعية لدعم صمود أهل المدينة المرابطين ومساعدتهم على تحمل آثار الجائحة، وتحسين ظروفهم المعيشية ومحاربة الفقر والتقليص من الفوارق الاجتماعية.

المشاريع المبرمجة التي اعتمدتها الوكالة في قطاع المساعدة الاجتماعية هي كالتالي :

اسم المشروع	المبلغ بالدولار
برنامج العيش الكريم	1 592 500,00
برنامج كفالة اليتيم المقدسي	564 340,00
مجموع قطاع المساعدة الاجتماعية	**2 156 840,00**

3 - قطاع الشباب والرياضة والمرأة

برمجت الوكالة في هذا القطاع مشاريع تهم التنمية البشرية بمنظور التجديد والابتكار في إطار منهجية تقوم على الاستمرارية في مشاريع تراهن على إدماج الشباب في سوق الشغل، وتأهيلهم لخلق أنشطة اقتصادية مدرة للدخل، وتشجيع الابتكار والفكر المقاولاتي، والمراهنة على الرفع من المهارات لدى شباب مدينة القدس في عدد من المجالات.

كما وضعت الوكالة محور التمكين الاقتصادي للنساء ضمن قائمة أولوياتها والتزاماتها المندرجة في خطة عملها، من خلال برمجة مشاريع تسعى للنهوض بوضعية المرأة ودعم تمكينها الاقتصادي وتعزيز قدرتها وفرص ولوجها سوق الشغل، وتهدف للارتقاء المهني من خلال برامج التربية والتكوين وتأهيل البيئة الملائمة المستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء ليتسنى لها المساهمة بفعالية في تنمية المجتمع.

المشاريع المبرمجة التي اعتمدتها الوكالة في قطاع الشباب والرياضة والمرأة هي كالتالي :

اسم المشروع	المبلغ بالدولار
حرف مقدسية بأنامل نسوية - جمعية فتيات مقدسيات	40 600,00
تطوير القدرات المهنية - جمعية أبناء المغرب	30 000,00
تمكين نساء القدس اقتصاديا - المركز النسوي الثوري سلوان	23 911,00
دعم وتطوير التصنيع الغذائي والمطرزات والخياطة - جمعية العيزية الخيرية	30 000,00
مشروع Jerusalem Startup School - مؤسسة جست للتمكين والريادة	29 984,00
الشباب عماد الوطن - جمعية زهرة المدائن	30 000,00
برنامج تدريبي لعدد من طلاب المرحلة الأساسية في القدس - جمعية مداد للتدريب وتطوير المهارات	30 000,00
تمكين صمود المقدسيين الشباب وإكسابهم مهنة صياغة الفضة عبر مشغل القدس - نادي أبناء القدس	30 000,00
أكاديمية محمد السادس للتفوق الرياضي في القدس	100 000,00
مدربين رياضيين - نادي الأنصار المقدسي	29 800,00
المخيم الصيفي لأطفال القدس بالمغرب	150 000,00
مجموع قطاع الطفولة والشباب والرياضة والمرأة	**524 295,00**

4 - قطاع حماية التراث الثقافي العمراني : المركز الثقافي المغربي – بيت المغرب

نظراً لطبيعة العقار التاريخية ومساحته التي تصل إلى 1.800 متر مربع وموقعه الذي يقع بين الحرم القدسي الشريف وعلى مقربة من أحد مداخله ومقابل أحد أهم الأديرة المسيحية في شارع الآلام، قامت الوكالة بإنشاء المركز الثقافي المغربي بهدف التعريف بالإسلام والثقافة الإسلامية القائمة على التسامح والحوار مع الآخر، وليكون نواة للحوار ولاحتضان المبادرات والمشاريع التي تعزز روح التسامح والتعايش بين الديانات والحضارات الإنسانية كما كانت القدس الشريف دائماً حاضنة للتعددية والتعايش بين الديانات والحضارات على مدى التاريخ الإسلامي والذي مازالت شواهده إلى اليوم.

وللتمكن من تنشيط فضاءاته، قامت الوكالة خلال سنة 2020 بعلاج تسريبات المياه من الأسطح والجدران لمبنى المركز حتى تتمكن من استكمال تأهيله وتجهيزه قبل موعد الافتتاح وذلك على الشكل التالي:

اسم المشروع	المبلغ بالدولار
استكمال أعمال الترميم وإعادة تأهيل المركز الثقافي المغربي	267 000,00
أعمال النجارة والخشب بالمركز الثقافي المغربي	117 000,00
تجهيز الصوتيات والعزل الصوتي بالمركز الثقافي المغربي	117 000,00
تأثيث المركز الثقافي المغربي	117 000,00
مصاريف تخليص شحنة مواد عرض الصناعة التقليدية والكتب للمركز الثقافي المغربي	100 000,00
المصاريف السنوية لتسيير المركز الثقافي المغربي بما فيها البرمجة الفنية والتنشيط الثقافي والفكري	1 000 000,00
تسوية الملف القديم للموظفين الميدانيين بالمركز الثقافي المغربي	256 000,00
مجموع قطاع حماية التراث الثقافي والعمراني	**1 974 000,00**

5 - القطاع الثقافي والمحافظة على الأرشيف الوطني الفلسطيني

سعيا من الوكالة للمساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية بالقدس والتخفيف من الأثر السلبي الذي تخلفه جائحة كورونا على المقدسيين، عملت الوكالة على التعاقد مع مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية الذي يعنى بنشر الدراسات العلمية والأبحاث المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية للمقدسيين، لإعداد دراسة ميدانية مفصلة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية بالقدس ومعاينة التداعيات السلبية جراء تفشي جائحة كورونا والأضرار العميقة التي لحقت بالمواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس للعمل على استدراك أثارها والتخطيط لوضع استراتيجية عمل الوكالة في المرحلة المقبلة.

اسم المشروع	المبلغ بالدولار
تقرير عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القدس - مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية JCSER	6 000,00
مجموع القطاع الثقافي والمحافظة على الأرشيف الوطني الفلسطيني	**6 000,00**

6 - قطاع الإسكان (الإعمار والترميم والتأهيل)

على إثر الزيارة الميدانية التي قام بها فريق عمل الوكالة بالقدس للوقوف على وضعية المباني المتهالكة والمتضررة المتواجدة في عدة مناطق من مدينة القدس جراء الأمطار الغزيرة التي عرفتها مدينة القدس والتي أبانت عن مدى حاجة هذه المباني إلى الترميم والتأهيل، بادرت الوكالة إلى تبني مشاريع الإصلاح والترميم والإعمار نظرا للضرورة الملحة لهذه المشاريع ومساهمتها في الحفاظ على سلامة السكان وممتلكاتهم والتخفيف من الأعباء الملقاة على كاهلهم دعما لصمود المواطن المقدسي في مدينته.

من أهم المشاريع التي ارتأت الوكالة برمجتها لسنة 2021 في قطاع الإعمار والترميم والتأهيل:

اسم المشروع	المبلغ بالدولار
إعمار وترميم عقار عيسى ابراهيم عاصي الأعور- بير أيوب سلوان	50 000,00
إعمار وترميم عقار المواطنة فاطمة حسن كنعان (يمانية) واولادها وعائلاتهم	27 000,00
إعمار وترميم عقار محمد الجولاني - باب حطة	71 000,00
ترميم الأسوار الاستنادية المنهارة في وادي حلوة - سلوان	92 000,00
المشروع الطارئ لإعمار وترميم عقار ماجد الرشق - عقبة درويش	20 000,00
ترميم وتأهيل سوق تجاري "القطانين" - غرب الحرم القدسي الشريف	588 000,00
إعمار وترميم عقار مريم الرازي - مخيم شعفاط	20 000,00
إعمار وترميم عقار بلال الرازم - باب الساهرة	70 000,00
إعمار وترميم عقار عماد أبو خديجة في البلدة القديمة - باب السلسلة	10 000,00
إعمار وترميم عقار مقر جمعية وادي الجوز الخيرية	25 000,00
إعمار وترميم عقار فراس الداية - وادي الجوز	25 000,00
إعمار وترميم عقار سعيد أبو عبود - البلدة القديمة - عقبة المفتي	40 000,00
إعمار وترميم عقار السلايمة - البلدة القديمة - سوق الحصر	93 000,00
مجموع قطاع الإسكان (الإعمار والترميم والتأهيل)	**1 131 000,00**

المشاريع و البرامج المتوقع برمجتها خلال سنة 2021

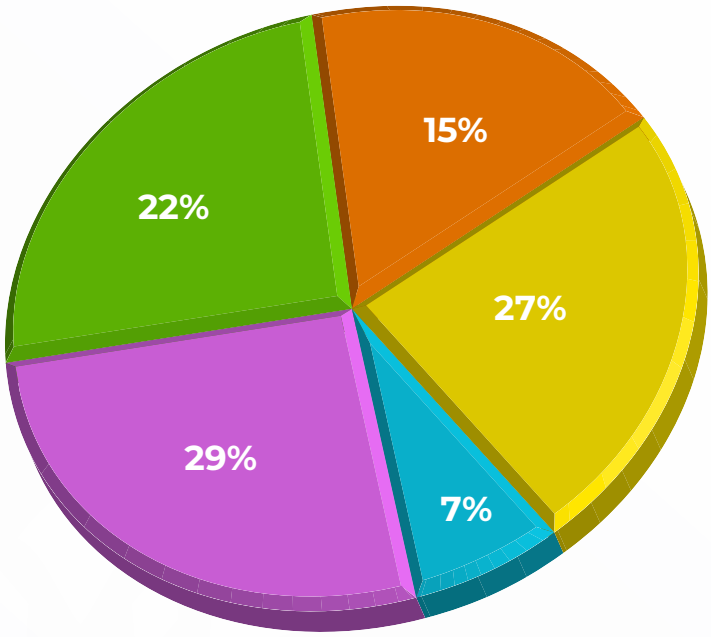

- قطاع التعليم
- قطاع حماية التراث الثقافي و العمراني
- قطاع المساعدة الاجتماعية
- القطاع الثقافي و المحافظة على الأرشيف الوطني الفلسطيني
- قطاع الطفولة و الشباب و الرياضة المرأة
- قطاع الإسكان (الإعمار والترميم والتأهيل)

المشاريع والبرامج المتوقع برمجتها خلال سنة 2021	
اسم المشروع	المبلغ بالدولار
قطاع التعليم :	
برنامج منح الطلبة	75 000,00
منح البحوث والدراسات حول القدس في فلسطين وفي المغرب	52 630,00
مشروع كرسي القدس	52 630,00
منح الطلبة - جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية	25 000,00
ترميم وتأهيل مدرسة الحسن الثاني	78 784,00
مدارس بيئية - النادي البيئي بمدرسة الحسن الثاني	40 909,00
مدارس بيئية - نوادي بيئية بمدارس القدس (9 مدارس)	180 000,00
تأهيل وترميم مدرسة الصفا في قرية بيت صفافا	90 000,00
تأهيل وترميم مدرسة الفرسان في قرية بيت حنينا	60 000,00
تأهيل وترميم مدرسة الفرير في البلدة القديمة	50 000,00
ترميم مدرسة الأمينية - الرواق الشمالي للمسجد الأقصى	915 000,00
مجموع قطاع التعليم	**1 619 953,00**
قطاع المساعدة الاجتماعية :	
برنامج العيش الكريم	1 627 500,00
برنامج كفالة اليتيم المقدسي (500 يتيم ويتيمة)	564 340,00
مجموع قطاع المساعدة الاجتماعية	**2 191 840,00**
قطاع الطفولة والشباب والرياضة والمرأة:	
حرف مقدسية بأنامل نسوية - جمعية فتيات مقدسيات	40 600,00
تطوير القدرات المهنية - جمعية أبناء المغرب	30 000,00
تمكين نساء القدس اقتصاديا - المركز النسوي الثوري سلوان	23 911,00
دعم وتطوير التصنيع الغذائي والمطرزات والخياطة - جمعية العيزية الخيرية	30 000,00
مشروع Jerusalem Startup School - مؤسسة جست للتمكين والريادة	29 984,00
الشباب عماد الوطن - جمعية زهرة المدائن	30 000,00
برنامج تدريبي لعدد من طلاب المرحلة الأساسية في القدس - جمعية مداد للتدريب وتطوير المهارات	30 000,00
تمكين صمود المقدسيين الشباب وإكسابهم مهنة صياغة الفضة عبر مشغل القدس - نادي أبناء القدس	30 000,00
أكاديمية محمد السادس للتفوق الرياضي في القدس	100 000,00
مدربين رياضيين - نادي الأنصار المقدسي	29 800,00
المخيم الصيفي لأطفال القدس بالمغرب	150 000,00
مجموع قطاع الطفولة والشباب والرياضة والمرأة	**524 295,00**

قطاع حماية التراث الثقافي والعمراني :	
استكمال أعمال الترميم وإعادة تأهيل المركز الثقافي المغربي	267 000,00
أعمال النجارة والخشب بالمركز الثقافي المغربي	117 000,00
تجهيز الصوتيات والعزل الصوتي بالمركز الثقافي المغربي	117 000,00
تأثيث المركز الثقافي المغربي	117 000,00
مصاريف تخليص شحنة مواد عرض الصناعة التقليدية والكتب للمركز الثقافي المغربي	100 000,00
المصاريف السنوية لتسيير المركز الثقافي المغربي بما فيها البرمجة الفنية والتنشيط الثقافي والفكري	1 000 000,00
تسوية الملف القديم للموظفين الميدانيين بالمركز الثقافي المغربي	256 000,00
مجموع قطاع حماية التراث الثقافي والعمراني	**1 974 000,00**
القطاع الثقافي والمحافظة على الأرشيف الوطني الفلسطيني :	
تقرير عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القدس - مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية JCSER	6 000,00
مجموع القطاع الثقافي والمحافظة على الأرشيف الوطني الفلسطيني	**6 000,00**
قطاع الإسكان (الإعمار والترميم وتأهيل العقارات) :	
إعمار وترميم عقار عيسى ابراهيم عاصي الأعور- بير أيوب سلوان	50 000,00
إعمار وترميم عقار المواطنة فاطمة حسن كنعان (يمانية) واولادها وعائلاتهم	27 000,00
إعمار وترميم عقار محمد الجولاني - باب حطة	71 000,00
ترميم الأسوار الاستنادية المنهارة في وادي حلوة - سلوان	92 000,00
المشروع الطارئ لإعمار وترميم عقار ماجد الرشق - عقبة درويش	20 000,00
ترميم وتأهيل سوق تجاري "القطانين" - غرب الحرم القدسي الشريف	588 000,00
إعمار وترميم عقار مريم الرازي - مخيم شعفاط	20 000,00
إعمار وترميم عقار بلال الرازم - باب الساهرة	70 000,00
إعمار وترميم عقار عماد أبو خديجة في البلدة القديمة - باب السلسلة	10 000,00
إعمار وترميم عقار مقر جمعية وادي الجوز الخيرية	25 000,00
إعمار وترميم عقار فراس الداية - وادي الجوز	25 000,00
إعمار وترميم عقار سعيد أبو عبود - البلدة القديمة - عقبة المفتي	40 000,00
إعمار وترميم عقار السلايمة - البلدة القديمة - سوق الحصر	93 000,00
مجموع قطاع الإسكان (الإعمار والترميم وتأهيل العقارات)	**1 131 000,00**
المجموع الكلي	**7 412 088,00**

وكالة بيت مال القدس الشريف

13، تجزئة رقم 2، شارع التين - حي الرياض - الرباط

الهاتف: 04/212537565903+

الفاكس: 212537565905+

البريد الإلكتروني: contact@bmaq.org

الموقع الإلكتروني: www.bmaq.org